التقرير

منتدى قضاة الملكية الفكرية لعام 2022

تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

من 16 إلى 18 نوفمبر 2022

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

معلومات عن معهد الويبو القضائي

يتعاون معهد الويبو القضائي، الذي أنشأته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 2019، مع قطاعات الويبو المعنية الأخرى من أجل تقديم دعم فعال ومجد إلى الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وذلك بما يتماشى مع التقاليد القانونية الوطنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الأعضاء.

وللحصول على معلومات عن عمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية يمكن الاطلاع على موقع الويبو على العنوان التالي: https://www.wipo.int/about-ip/ar/judiciaries

شكر وتقدير

يسترشد معهد الويبو القضائي في عمله بتوجيهات مجلس القضاة الاستشاري للويبو الذي يضمّ الأعضاء التاليين:

أنابيل بينيت، قاضية سابقة بمحكمة أستراليا الفدرالية، سيدني، أستراليا (الرئيسة)؛ كولين بيرس، قاضٍ لورد بمحكمة الاستئناف في إنجلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة؛ سعاد الفرحاوي، مديرة تكوين الملحقين القضائيين والقضاة بالمعهد العالي للقضاء، الرباط، المغرب؛ كلاوس جرابينسكي، قاضٍ بمحكمة العدل الفيدرالية، كارلسروه، ألمانيا؛ لي جيان، نائب رئيس القضاة في شعبة حقوق الملكية الفكرية، محكمة الشعب العليا في الصين، بيجين، الصين؛ تاتي ماكغوكا، قاضٍ بمحكمة الاستئناف العليا، بلومفونتين، جنوب أفريقيا؛ ماكس لامبرت انديما إيلونغوي، قاضي، نائب المدير المسؤول عن المقاضات في المجالات الإدارية والمالية ومجال الحسابات، وزارة العدل، ياوندي، الكاميرون؛ لودميلا نوفوسيلوفا، رئيسة محكمة الملكية الفكرية، موسكو، الاتحاد الروسي؛ كيثلين م. أومالي، قاضية سابقة، محكمة الاستئناف الاتحادية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ شيتارا رويشي رئيس قضاة سابق بالمحكمة العليا للملكية الفكرية، طوكيو، اليابان؛ مايتري سوتاباكول، رئيس محكمة الاستئناف في القضايا المتخصصة، بانكوك، تايلند؛ ريكاردو غييرمو فيناتا مدينا، قاضٍ بالدائرة السابعة المتخصصة في الدعاوي الإدارية، محكمة العدل العليا في ليما، بيرو.

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2022
تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

يسعى منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية إلى توفير منصة للقضاة من جميع أنحاء العالم يتبادلون فيها خبراتهم بشأن تحديات الملكية الفكرية الأكثر إلحاحاً الناتجة عن تسارع الابتكار وتزايد استخدام الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية. ويتعرّف المشاركون في المنتدى إلى النُهج القضائية التي تتبعها البلدان الأخرى ويكتسبون فهماً أعمق لتعزيز التحليلات التي تجريها محاكم بلادهم. ويُعتبَر المنتدى جزءاً من عمل الويبو الرامي إلى تمكين الأجهزة القضائية من أداء دورها الحيوي، الذي يتمثل في ضمان التوازن والفعالية في الملكية الفكرية والابتكار والنظم الإيكولوجية الإبداعية لدى الدول الأعضاء.

وقد أُجريت دورة المنتدى لعام 2022 بنسق مختلط (حضورياً في مقر الويبو في جنيف، سويسرا، وعبر الوسائل الافتراضية) في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2021. وفي هذا العام، شارك في المجموع 381 قاضياً من 99 بلداً وثلاثة محاكم إقليمية. ومن بين هؤلاء القضاة، بلغ عدد المشاركين حضورياً 131 قاضياً من 44 بلداً ومحكمة إقليمية واحدة. وشارك سبعة وثلاثون متحدثاً من 32 ولاية قضائية كمنسقين أو أعضاء في حلقة النقاش. وتحدث جميع القضاة بصفتهم الشخصية، وأعربوا عن آرائهم ووجهات نظرهم كأفراد، وليس بالضرورة عن آراء ووجهات نظر الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

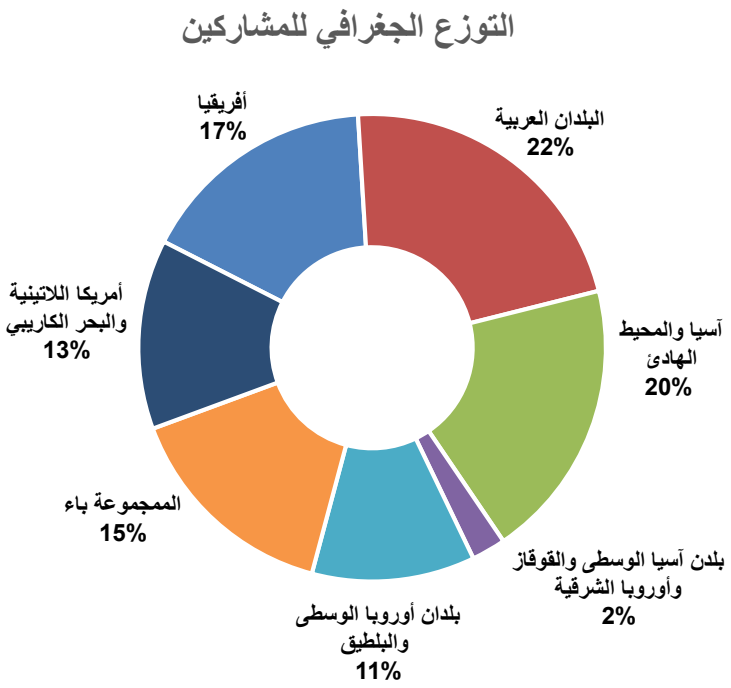

وتناول برنامج هذا العام موضوع "التحكيم في عالم متغير باستمرار". وبناء على ذلك، ركّز البرنامج على تأثير التكنولوجيات الجديدة على مجالات الملكية الفكرية، مثل البراءات وحق المؤلف وسبل الانتصاف القضائية. واستجابة لمصالح القضاة التي أُعرب عنها لدى إعداد البرنامج، شُدد بشكل خاص على المسائل المتعلقة بإصدار الأوامر الزاجرة، سواء على شكل تدابير مؤقتة أو سبل انتصاف نهائية، وكذلك في سياق التعدي في عالم رقمي تسوده العولمة. وللمرة الأولى، دعا البرنامج أيضاً متحدثين ضيفين مميزين من أجل تبادل أعمالهما الرائعة بشأن الذكاء الاصطناعي ودوره في اتخاذ القرارات القضائية.

وبعد سنتين من عقد المنتدى عبر الوسائل الافتراضية، كانت روح الزمالة واضحة فيما بين القضاة لدى اجتماعهم مع بعضهم بعضاً مرة أخرى في قاعة مؤتمرات الويبو. وفي الوقت ذاته، عزّز التبادل والفهم الحاصلين عبر الإنترنت خلال الجائحة من الوجود الافتراضي للشبكة الواسعة للعائلة القضائية الدولية للملكية الفكرية. وفي قاعة مؤتمرات الويبو، كان من الممكن مشاهدة المشاركين بالوسائل الافتراضية والدردشة عبر منصة Zoom، وهو مما سمح للمشاركين حضورياً وافتراضياً بالتفاعل مع بعضهم والمساهمة في المداولات. وأشارت الردود الواردة على دراسة استقصائية إلى تقدير قوي للمعلومات المقارنة والرؤية المشتركة بشأن الأسئلة والتحديات المتعلقة بالقضاة في مجال الملكية الفكرية في شتى الولايات القضائية.

ونُظِّم المنتدى بست لغات (الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية) وأُتيحت كذلك الترجمة الفورية. ويمكن الاطلاع على برنامج المنتدى وقائمة المشاركين فيه على الصفحة الإلكترونية للمنتدى: https://www.wipo.int/meetings/ar/2022/judgesforum2022.html.

وسيُعقد منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2023 في مقر الويبو في جنيف يومي 15 و16 نوفمبر 2023.

التقرير الموجز

ينقل الموجز التالي المناقشات التي جرت خلال المنتدى ولا يعرب عن رأي أي فرد من الأفراد المشاركين أو الويبو. وبما أن المناقشات اقتصرت على جوانب معينة لعدد قليل من الحالات المأخوذة كعيّنة، لا يمثل هذا الملخص الأوضاع القانونية في أيّ ولاية قضائية.

وقد شارك جميع المشاركين بصفتهم الشخصية.

الافتتاح

افتتح *منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2022* السيد دارين تانغ، المدير العام للويبو، والقاضية أنابيل بينيت، رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

ورحّب المدير العام بالقضاة المشاركين حضورياً وعن بُعد من شتى أنحاء العالم. وقال إن المنتدى قد انعقد في وقت يسود فيه عدم اليقين على المستوى العالمي، ويواجه العالم فيه مزيجاً من الضغوط المتعلقة بالطاقة والتضخم وسلسلة الإمداد، والتحدي القائم لتغير المناخ، وسائر التوترات الجيوسياسية التي تجعل عمل المجتمع الدولي أكثر تعقيداً وتؤثر على الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وعلى أساس هذه الخلفية، لاحظ المدير العام أن دعم الملكية الفكرية والابتكار والإبداع أمر حاسم لأن الأفكار والحلول الجديدة تؤدي أدواراً رئيسية في تهدئة في الضغوط العالمية وبناء عالم أكثر استدامة.

ولذلك، لم يكن المدير العام متفاجئاً من تزايد الاقتصادات والشركات التي تتجه إلى النمو المدفوع بالابتكار، وأن إيداعات الملكية الفكرية آخذة في الازدياد على المستوى العالمي وضمن أنظمة الويبو. وأشار إلى ظهور محركات جديدة للملكية الفكرية والابتكار في جميع أنحاء العالم، على النحو الذي يبينه مؤشر الويبو للابتكار العالمي. وفي الوقت نفسه، تستمر التكنولوجيات الجديدة في التقدم، بالتوازي مع نمو الابتكارات الرقمية بسرعة أكبر بنسبة 170 في المائة مقارنة بجميع فئات البراءات الأخرى على مدى السنوات الخمس الماضية.

ورأى المدير العام أن عمل القضاء يكتسب أهمية أكبر في هذا السياق من عدة نواحٍ. فأولاً، تتطلّع المجتمعات بشكل متزايد إلى المحاكم من أجل إتاحة إجابات واضحة وفعالة حيال القضايا المعقدة ذات الآثار بعيدة المدى. وثانياً، يتزايد الاعتراف بدور الأجهزة القضائية الداعمة لأنظمة الملكية الفكرية في كل مكان. وأقر المدير العام بأن المحكمة الأوروبية الموحدة للبراءات (UPC) تؤتي ثمارها باعتبارها انعكاساً للأهمية المتزايدة التي توليها البلدان للفصل المتخصص في منازعات الملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه، تحدّث عن الزخم القوي من جانب البلدان من جميع الأحجام وفي جميع مراحل التنمية من أجل تعزيز عمل محاكمها وهيئاتها القضائية. وثالثاً، أشار المدير العام إلى عدم توقف الطلب على سجلات المحاكم، إضافة إلى زيادة عدد القضايا في عدد من الولايات القضائية، على الرغم من أوجه التباين الدولية.

وأوضح المدير العام أن موضوع المنتدى لعام 2022 "التحكيم في عالم متغير باستمرار" يستجيب لهذه المجموعة من التحديات والفرص من أجل استكشاف كيفية تأثير التكنولوجيات الجديدة على الجوانب التقنية لقانون الملكية الفكرية. وأكّد أن المنتدى لم يُعد ليكون ذا طبيعة نظرية، بل لكي يبرز القرارات الحقيقية التي يعرضها قضاة من خلفيات قانونية وثقافية ولغوية متنوعة. ويتوافق هذا النهج العملي مع مهمة الويبو الاستراتيجية لدعم الدول الأعضاء في استخدام الملكية الفكرية كمحفز قوي من أجل تهيئة فرص العمل والاستثمار ونمو الأعمال التجارية، وفي نهاية المطاف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واختتم المدير العام بالإعراب عن أمله في أن يمكّن دور الويبو الفريد كجهة داعية للحوار القضائي عبر الحدود الوطنية من الاطلاع سويةً على البيئة العالمية السريعة التطور. وأعرب أيضاً عن امتنان الويبو العميق لأعضاء مجلس القضاة الاستشاري للويبو، وكذلك المتحدثين والمشاركين في المنتدى، الذين يساعد التزامهم على إيجاد مجتمع عالمي حقاً لقضاة الملكية الفكرية.

ورحّبت السيدة جستيس بينيت بالقضاة المشاركين بصفتها رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو. وأعربت عن تقديرها للقدرة على الاجتماع في المنتدى، حضورياً وافتراضياً، من أجل التواصل مع الأقران القضائيين وإعادة روابط التواصل معهم. وشدّدت السيدة جستيس بينيت على وصف المدير العام للدور الحاسم الذي تؤديه الأجهزة القضائية في النظم الإيكولوجية للملكية الفكرية، نظراً إلى إن الفصل في منازعات الملكية الفكرية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والملائمة يمكّن الطابع المجدي لحقوق الملكية الفكرية. وأكّدت السيدة جستيس بينيت أن كل قاض مقيد بالقانون والاجتهادات القضائية المختلفة في ولاياتهم القضائية، ورأت أن قيمة المنتدى السنوي تتجلى في الفرص التي يتيحها للاجتماع بحرية ومناقشة التحديات التي يواجهونها والطريقة التي

يتصدون بها لهذه التحديات. وأعربت السيدة جستيس بينيت عن اعتقادها بأن هذا الحوار مفيد للغاية لأنه، رغم اتخاذ القضاة لقراراتهم المستقلة، فإنه من المفيد جداً الاستفادة من تجارب القضاة في ولايات قضائية أخرى. وفي رأيها، يمكّن المنتدى القضاةَ بجعل العالم في متناول أيديهم من خلال الاطلاع على الفقه القضائي العالمي، والتمتع بإمكانية الاستفادة من الشبكة الشاسعة للقضاة كمورد للمعلومات.

وذكّرت السيدة جستيس بينيت برؤية المدير العام بشأن دور الويبو في تعزيز فهم فوائد الملكية الفكرية للجميع، وأعربت عن اعتقادها بأن عمل معهد الويبو القضائي، والمنتدى على وجه الخصوص، هو عنصر حاسم في تحقيق هذه النتيجة. وهذا هو السبب في أن برنامج المنتدى يركز بشدة على سبل الانتصاف، بما في ذلك التدابير المؤقتة والأوامر الزاجرة، لأن هذه هي نتائج عمل القضاة. وأشارت إلى أن المحادثات حول البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف ستكون مهمة بالنسبة إلى القضاة في كل مكان بغض النظر عن تركيبة عبء القضايا لديهم، نظراً إلى أنها ستسلط الضوء على المبادئ والضغوط الأساسية التي تنطبق على إجراءات الملكية الفكرية بشكل عام، والتحديات التي يتشاركها القضاة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم بسبب التطورات التي وصفها المدير العام. وإضافة إلى ذلك، ستمكن المناقشات القضاة الذين لم يبتوا بعد في أنواع معينة من قضايا الملكية الفكرية من الاستعداد لها عند عرض تلك المنازعات على محاكمهم في المستقبل.

واختتمت السيد جستيس بينيت بالتأكيد من جديد على تجربة المشاركة في المنتدى المجزية على المستويين المهني والشخصي، وقالت إنها تتطلع إلى لم شمل أسرة المجتمع القضائي الدولي للملكية الفكرية الذي أنشأه المنتدى، والتوسيع من رقعتها.

الجلسة 1: دور القضاء في الترويج لأنظمة إيكولوجية متوازنة وفعالة في مجال الملكية الفكرية والابتكار والإبداع

افتُتحت الجلسة بإلقاء نظرة عامة على الضغوط التي يواجهها القضاء في التعامل مع منازعات الملكية الفكرية المعاصرة، سواء من جوانب الملكية الفكرية في التكنولوجيات الجديدة أو الظواهر المجتمعية الأخرى مثل الجائحة العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي. واستند أعضاء حلقة النقاش إلى الجوانب العملية لكونهم قضاة ينظرون في قضايا الملكية الفكرية من أجل مشاركة كيفية تعاملهم مع هذه الضغوط من أجل أداء دورهم القضائي بشكل صحيح، كجزء من النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية.

وبادئ ذي بدء، أقرّت حلقة النقاش بأن المسائل المتعلقة بالسياسة هي مجال تختص به السلطة التشريعية، وأن دور المحاكم ليس قيادة السياسة. وعلى الرغم من أن قرارات المحكمة قد تكون لها عواقب سياسية متعددة وغير مقصودة، فإن القضاة مطالبون بالبت في القضية المعروضة عليهم؛ ورأى بعض المتحدثين أن القضاة قد يحتاجون إلى التدريب حتى لا يتأثروا بالرأي العام. وفي الوقت نفسه، اتفق أعضاء اللجنة على أن تداعيات السياسة تنشأ أيضاً في عملية صنع القرار القضائي. وعلى سبيل المثال، يتطلّب اتخاذ القرار القضائي بانتظام أن تراعي المحاكم المصلحة العامة، وفي بعض الولايات القضائية، يجوز للمحاكم أيضاً ممارسة سلطات ذاتية كجزء من عملية البت في قضية للصالح العام.

ولاحظت حلقة النقاش أيضاً أن القضاة مطالبون بشكل روتيني بترجيح المصالح المتنافسة، وتناولت دور تحليلات توازن الملاءمة، ومفاهيم التناسب والسلطة التقديرية القضائية في مراحل مختلفة من دعاوى الملكية الفكرية، فضلاً عن وجود اختلافات في تطبيق السلطة التقديرية القضائية في شتى الولايات القضائية.

ويمكن أن يؤدي اختلاف الأساليب إلى اختلاف قضايا الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، يسري في بعض الولايات القضائية الافتراض المؤيد لمنح أمر زاجر عندما يتبين أن حق الملكية الفكرية صالح وأنه تعرض للتعدي، بينما تؤدي اعتبارات المصلحة العامة دوراً مهماً في تقييم منح الأمر الزاجر في ولايات قضائية أخرى. ولُوحظ أنه في عدد من البلدان، يجري البت في عدد كبير من قضايا الملكية الفكرية في المرحلة المؤقتة، وهو ما يبرز التحدي المتمثل في تحقيق توازن مناسب بالنسبة إلى الأطراف والمصلحة العامة. وأُشير إلى قدر إضافي من الفروق الدقيقة لدى القضاة عند تأدية وظائفهم القضائية، مثل وجهات النظر المختلفة لمحاكم الملكية الفكرية المتخصصة مقارنة بمحاكم الاستئناف العامة التي تنظر في الاستئنافات من تلك المحاكم المتخصصة، ودور القضاة غير المتفرغين الذين يشاركون أيضاً في القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، ناقشت الجلسة التوتر الموجود بين الملكية الفكرية وقوانين المنافسة. وتبادل أعضاء حلقة النقاش وجهات النظر حول تأثير نشر البيانات الإحصائية التي تهدف إلى تقييم أداء المحكمة أو القاضي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير يتجلى في المفاضلة بين المحاكم من قبل المتقاضين.

وفي الختام، أقرت حلقة النقاش بأهمية هدف توفير اليقين القانوني لمستخدمي نظام الملكية الفكرية، الذي يتحقق من خلال الإجراءات حسنة التوقيت والقرارات المدروسة، حتى يتمكن القضاء من أداء دوره في تعزيز النظم الإيكولوجية المتوازنة والفعالة للملكية الفكرية والابتكار.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة العليا في الهند [2019]: Monsanto Technology LLC ضد Nuziveedu&Ors.، 3 قضايا أمام المحكمة العليا 381
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2015]: Merck Sharp&Dohme Corpn ضد Glenmark Pharmaceuticals، FAO(OS) 190/2013
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2015]: Vifor International Ltd. ضد لجنة المنافسة الهندية، W.P. (C) 11263/2022
- مجلس استئناف الملكية الفكرية، تشيناي، الهند [2013]: Bayer Corporation ضد Natco Pharma Ltd.&ors.، OA/35/2012/PT/MUM

المتحدثان الضيفان المميزان: الذكاء الاصطناعي ودوره في اتخاذ القرارات القضائية

بدأ هذا الجزء باستطلاع للجمهور حول استعداد القضاة المشاركين للسماح لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالمشاركة في عملية صنع القرار القضائي، مصنفة على أساس رغبة المستجيبين في اعتماد أ) دعم القرارات على مستوى أعلى؛ ب) أو الدعم الآلي المعزز؛ ج) أو إعدادات مؤتمتة للغاية. وأوضحت نتائج الاستطلاع أن نصف المستجيبين يعتقدون أن القرارات يتخذها الإنسان بالدرجة

الأولى. ويميل حوالي 43% إلى استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل وضع توصيات أو تقديم تحليلات تشخيصية؛ وقال 7% من المستجيبين إنهم مستعدون للسماح للذكاء الاصطناعي باتخاذ القرارات، بينما يعمل البشر كمراقبين فقط.

وقدمت القاضية السيدة أبيلين دوروثيا (دوري) ريلينغ لمحة عامة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات القضائية. وفي البداية، شرحت تعريف الذكاء الاصطناعي المقبول على نطاق واسع بأنه "محاكاة السلوك الذكي في أجهزة الحاسوب"، ويتضمن تعلم الآلة والتعلم العميق. ويقوم تعلم الآلة، ذو الأهمية الأكبر في السياق الحالي لاتخاذ القرار القضائي، بتأدية الوظائف التالية: تنظيم المعلومات من خلال التعرف على الأنماط؛ واستخلاص النتائج من خلال الأنماط المعترف بها؛ وإجراء التنبؤات.

وشرحت القاضية السيدة ريلينغ الأنواع المختلفة للتكنولوجيا التي يمكن للمحاكم تطبيقها حسب أنواع القضايا المعروضة عليها. وعلى سبيل المثال، قالت إن القضايا المتعلقة بحق الملكية ستستفيد من الذكاء الاصطناعي القادر على تنظيم المعلومات، في حين أن القضايا التوثيقية أو القضايا التي تنتهي في التسويات ستستفيد من تكنولوجيا "مستكشف الحلول". وأخيراً، قد تستفيد القضايا التي يبت فيها القضاة في النهاية من تكنولوجيا المشورة والتنبؤ، والمساعدة في البحث والتحليلات. وعلى سبيل التوضيح، عُرضت التكنولوجيا التي أثبتت نجاعتها بالفعل وتُستخدم في إجراءات الاكتشاف الإلكتروني، إذ يمكن استخدام تعلم الآلة الخاضع للإشراف في البحث عن الأدلة المحتملة وتنظيمها.

ورغم أن "العدالة القائمة على التنبؤ" يمكنها توفير قدر أكبر من إمكانية التنبؤ بالنتائج، فإنها تفرض تحديات مثل ضمان جودة الأحكام وصحتها في المستودع الذي يعتمد عليه تعلم الآلة، والحفاظ على أمن البيانات، والحماية من مخاطر الخطأ في البيانات، وتدريب الخوارزميات بشكل صحيح. وفي دراسة نُشرت مؤخراً حول هذا الموضوع، قيل إن الخوارزميات، من خلال إيجاد الأنماط، يمكنها التنبؤ بالنتائج القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمعدل دقة يبلغ 79%. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن اتخاذ القرار القضائي يتأثر إلى حد كبير بدافع الحقائق.

وأشارت القاضية السيدة ريلينغ إلى "الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها"، الذي يحدد خمسة مبادئ: احترام الحقوق الأساسية، وعدم التمييز، والجودة والأمن، والشفافية والحياد والإنصاف، والخضوع للسيطرة البشرية. وفيما يتعلق بمبدأ "عدم التمييز"، كانت المخاطر المحتملة هي التحيز لدى القضاة والمبرمجين وكذلك في القوانين والبيانات والخوارزميات. وفيما يتعلق بمبدأ "الشفافية"، أوضحت القاضية السيدة ريلينغ أنه في أوروبا، يتعين الكشف عن استخدام الذكاء الاصطناعي في علمية اتخاذ القرار القضائي. وبموجب هذا الميثاق، ينبغي أن يمنع استخدام الذكاء الاصطناعي اتباع نهج إلزامي. وعليه، لا يجوز أن تقوم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي باتخاذ القرار من تلقاء نفسها، ويجب على البشر أن يقرروا ما يتعين فعله بالنتائج التي يصدرها الذكاء الاصطناعي.

واختتمت القاضية السيدة ريلينغ حديثها بالإشارة إلى عدد من المبادرات الأوروبية التي تهدف إلى وضع الذكاء الاصطناعي تحت قدر ما من السيطرة البشرية، فضلاً عن التحديات المتعلقة بمسائل مثل توصيف القضاة.

وعرض البروفيسور أندرو كريستي الأسباب الكامنة وراء دراسة شارك في تأليفها حول "الحل التلقائي لمنازعات أسماء الحقول". وأوضح أنه تسنى إجراء الدراسة بفضل توافر البيانات في القرارات المنشورة بشأن منازعات أسماء الحقول التي تُدار بموجب السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، من قبل مركز الويبو للتحكيم والوساطة. وقد كانت البيانات مفيدة للدراسة لأنها منظمة، ووفيرة القدر - أكثر من 30,000 قرار متاح للعموم.

وإضافة إلى ذلك، قدمت نتائج منازعات أسماء الحقول حجة فلسفية وفقهية وراء الدراسة. وقد كانت غالبية القضايا بدون مدافع، وسواء أحظيت القضايا بالدفاع أم لا، فإن النجاح هو حليف المشتكي في أغلب الأوقات. وعند التفكير في طريقة جعل العملية أكثر فاعلية، نظر البروفسور كريستي في البداية في التعامل مع القضايا غير الحاصلة على الدفاع على أنها نجاح للمشتكي، وأنها تحقق نوعاً من "العدالة التقريبية" التي من شأنها توفير قدر كبير من وقت أعضاء حلقة النقاش. ومع ذلك، فإن هذا ينطوي على خطر قيام المشتكين بتقديم شكاوى غير مبررة والتلاعب بالنظام. وبناءً على ذلك، لدى إعداد الدراسة، كان البروفيسور كريستي مهتماً اهتماماً بالغاً بتحديد الإمكانيات المحتملة لتخصيص أهم نوع من الموارد - الفكر البشري - للحالات التي تحتاج إلى اهتمام وثيق.

واستخدمت الدراسة القرارات الصادرة باللغة الإنجليزية والتي شكلت 90% من إجمالي عدد القرارات. وتم تدريب خمس أدوات لمعالجة اللغة الطبيعية وتطويرها واختبارها على كامل نص القرار، باستثناء تعليلات أعضاء حلقة النقاش واستنتاجاتهم. والأهم من ذلك أن النص المستخدم يحتوي على ملخص لعضو حلقة النقاش يتضمن الوقائع ومرافعات الأطراف. وفي غياب مساهمات الأطراف، والتي لم تكن علنية، فإن هذه المساهمات هي بمثابة بديل عما جادل به الأطراف فعلياً. وقيّمت الدراسة قوة أدوات معالجة اللغات الطبيعية على الصحة والدقة والاسترجاع والمتوسط المرجح للدقة والاسترجاع. وخلصت إلى أن جميع الأدوات كانت جيدة جداً في تحديد النتيجة المحتملة للقرار بناءً على ملخص الحقائق والمرافعات.

واختتم البروفيسور كريستي بالإشارة إلى تطبيق عملي لهذا النوع من الذكاء الاصطناعي - ألا وهو فرز القضايا من أجل تخصيص صانعي القرار. وعلى سبيل المثال، سيكون من الأكثر فاعلية تخصيص أعضاء الفريق الأكثر تمرساً للقضايا المعالجَة في إطار السياسة الموحدة غير الحاصلة على الدفاع والتي يُتوقع فشلها، نظراً إلى أن الحقائق والحجج في هذه القضايا لا تبرر نجاح الشكوى على الرغم من عدم الاعتراض عليها. وبالتالي، يمكن استخدام أداة للذكاء الاصطناعي للتأكد من أن المورد الأكثر أهمية وقيمة، والأندر في التحكيم - ألا وهو الذكاء البشري - يُستخدم حيث تشتد الحاجة إليه.

وسلطت المناقشة التي تلت ذلك الضوء على المخاطر التي ينطوي عليها استخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك خطر التمييز على وجه الخصوص، فضلاً عن أمثلة على السياقات التي يمكن للمشاركين فيها تصور استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرار. واختُتم الجزء بملاحظة أنه ينبغي عدم التفكير في استخدام الذكاء الاصطناعي لحل جميع المشاكل، وباتفاق عام على أن الذكاء الاصطناعي هو أداة للمساعدة وليس لاتخاذ القرارات.

مقالات مرجعية

- Bell, F., Bennett Moses, L., Legg, M., Silove, J. and Zalnieriute, M. (2022). *AI Decision-Making and the Courts: A Guide for Judges, Tribunal Members and Court Administrators*. Australasian Institute of Judicial Administration
- Christie, A. (2021). Automatic Resolution of Domain Name Disputes. *Natural Legal Language Processing Workshop 2021*, 228-238
- Reiling, A.D. (2020). Courts and Artificial Intelligence. *International Journal for Court Administration*, 11(2), 8

الجلسة 2: البراءات والتكنولوجيات الجديدة

بدأت الجلسة بالإشارة إلى التاريخ العالمي للتكنولوجيات التي كانت جديدة في الماضي، والتي يمكن قراءتها في تاريخ البراءات، مثل التكنولوجيات المتعلقة بالقوارب النهرية التي تعمل بالبخار (ثمانينات القرن الثامن عشر)، والكابلات الممدودة تحت سطح البحرية (ستينات القرن التاسع عشر)، والهاتف (سبعينات القرن التاسع عشر)، وأصباغ الآزوت (ثمانينات القرن التاسع عشر)، والاتصالات اللاسلكية (1911)، والمضادات الحيوية (ستينات القرن العشرين)، والهندسة الوراثية (بداية الثمانينيات)، والأعداد المتزايدة الآن من البراءات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

وشارك أعضاء حلقة النقاش القرارات المهمة الحديثة الصادرة عن ولاياتهم القضائية بشأن التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي. وقد كان أحد عناصر قانون البراءات الذي برز مراراً وتكراراً خلال المناقشة هو عتبة الأهلية للحصول على براءة. وفي الولايات المتحدة، صدر قرار تاريخي يتعلق بأهلية البراءات المتعلقة بالبرمجيات من قبل المحكمة العليا الأمريكية في قضية *Alice Corp ضد CLS Bank International*. ومنذ ذلك الحين، وضع مكتب الولايات المتحدة للبراءات مبادئ توجيهية بشأن أهلية الموضوع لمساعدة الفاحصين وقضاة البراءات الإداريين في تطبيق القانون على مجموعة من التكنولوجيات. وفي مناقشة مع المشاركين من الولايات القضائية الأخرى، لُوحظ أن القانون المعمول به في هذا المجال دقيق وصعب، ويمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلفة بين البلدان.

وأشار عدد من أعضاء حلقة النقاش إلى أن التقاضي الذي ينطوي على استخدام نظام الذكاء الاصطناعي المسمى DABUS، والذي سُمي كمخترع في طلبات البراءات التي استهلها مخترع الجهاز في ولايات قضائية متعددة، وذلك سعياً إلى استعراض قرارات مكتب البراءات بالرفض. وفي الولايات المتحدة، رفض مكتب الولايات المتحدة للبراءات طلب براءة يُدرج نظام الذكاء الاصطناعي باعتباره المخترع الوحيد، والسبب هو عدم تقديم اسم المخترع. وفي كل من المحكمة الإقليمية ومحكمة الاستئناف الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تأكيد قرار المكتب. وتبين أن القانون، كما صاغته الهيئة التشريعية، لا لبس فيه، ويتطلب أن يكون المخترع المذكور في الطلب شخصاً ما. وقد جرى النظر في حالة موازية في أستراليا، وكانت النتيجة معاكسة في البداية. ومع ذلك، فقد أُبطل هذا القرار عند الاستئناف من قبل المحكمة الفيدرالية بكامل هيئتها، والتي خلصت بالمثل إلى أن الهيكل القانوني المناسب للمخطط التشريعي يتطلب أن ينشأ الابتكار على يد شخص ما. وبحثت مناقشة نشطة جرت بين أعضاء حلقة النقاش والمشاركين أسئلة مختلفة أثارها هذا التقاضي. وعلّق بعض القضاة على التمييز بين الدور القضائي والدور التشريعي الذي أبرزته هذه السلسلة من القضايا.

وتطلعاً إلى المستقبل، شارك العديد من القضاة وجهات نظرهم حول ما يمكن أن تعنيه إمكانية ابتكار الذكاء الاصطناعي بالنسبة إلى الغرض الأساسي وتشغيل نظام البراءات. وأثار بعض القضاة أسئلة بخصوص تحديد المخترع، لأن الذكاء الاصطناعي لا يزال يتطلب

حالياً بعض المدخلات البشرية. وبالنسبة إلى الابتكارات التي لم يتم إنشاؤها بواسطة نظام للذكاء الاصطناعي، ولكنها تستخدمه، لُوحظ أنه في الاختبارات القانونية للخطوة الابتكارية قد تتأثر مهمة تحديد الشخص الماهر في المجال إذا كان من المفترض أن يكون هذا الشخص الافتراضي قادراً على الحصول على معرفة زائدة من خلال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويمكن أن تنشأ تحديات أيضاً في خطوات أخرى لتحليل أهلية الحصول على البراءة، بما في ذلك الكشف بشكل كافٍ عن محتوى نظام الذكاء الاصطناعي في الوقت المناسب من أجل استيفاء متطلبات الكشف. ونظر بعض القضاة في مسألة الطريقة التي يتأثر بها معيار البراءات الممنوحة. ولُوحظت أيضاً الآثار المحتملة لأبوة الابتكار العائدة للذكاء الاصطناعي على علاقة الملكية الفكرية بمجالات أخرى مثل قانون المنافسة، بما في ذلك الآثار المترتبة على مفهوم الملكية الفكرية كحق من حقوق الإنسان.

وجرى أيضاً تبادل أمثلة أخرى لقضايا البراءات التي تنطوي على تكنولوجيات جديدة. وعلى سبيل المثال، أثبتت إحدى القضايا المتعلقة بإمكانية الحصول على براءة لجهاز حاسوب يعمل في آلات البوكر أن تطبيق الاختبارات الحالية لأهلية الحصول على براءة عن طريق الحاسوب لم يتم تسويته بالكامل بعد في أستراليا. وتجلت الأسئلة التي تم تناولها في المحاكمة فيما إذا كان الادعاء يتعلق بخطة عمل فقط (ليس موضوعاً مؤهلًا للحصول على براءة) أو كان طريقة للتنفيذ داخل الحاسوب (قابلة للحماية بموجب براءة). ومع ذلك، قامت مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للمحكمة بتحليل الأسئلة والقانون المعمول به بطرق مختلفة، ووصلت إلى نتائج متناقضة، وبقي القرار النهائي للقضية معلقاً. وإضافة إلى ذلك، فإن قضية تخص مجال التكنولوجيا الحيوية من البرازيل تتعلق بتطوير تقنية جديدة للحصول على نباتات تبغ معدلة وراثياً ذات محتوى تبغ منخفض، خلصت فيها المحكمة الفيدرالية إلى أن الابتكار غير واضح، أتاحت فرصة لفحص اختبار الخطوة الابتكارية في البرازيل. وأخيراً، في جورجيا، تمت مشاركة التحديات الإجرائية التي نشأت في قضية حديثة تتعلق بمطالبات بإلغاء براءة ما والتعويض عن التعدي. وفي سياق النظام القضائي المتشعب في جورجيا، حيث تمارس المحاكم الإدارية الاختصاص القضائي في دعاوى الصلاحية، بينما تنظر المحاكم المدنية في إجراءات التعدي، نظرت المحكمة العليا في منازعة قضائية من شأنها أن يكون لها آثار مهمة على قضية البراءة بسبب السلطات المختلفة للمحاكم. وعلى سبيل المثال، تطبق المحكمة الإدارية إجراءات التحقيق ولديها سلطة طلب أدلة جديدة للتحقيق في مطالبات البراءات، والمطالبة بشهادة خبرائها، في حين أن المحكمة المدنية تجري المحاكمات الحضورية وتعتمد على الخبرة التي يقدمها الأطراف. وتختلف أيضاً أنواع التدابير المؤقتة التي يمكن منحها بين المحاكم.

وتناولت المناقشة وجهات نظر مختلفة حول أهمية آثار الذكاء الاصطناعي على الفصل في منازعات البراءات، ونظام البراءات بشكل عام. وكان أحد الآراء أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تقدم في بعض الأحيان أسئلة قانونية موجودة في هيئة جديدة. ومع ذلك، من منظور آخر، يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي على أنه يشير إلى تحول جذري أساسي عن التكنولوجيات السابقة، وذلك لأن الأسئلة التي يثيرها تمتد إلى ما هو أبعد من الموضوع القابل للحماية بموجب براءة، لتصل إلى فكرة أن الذكاء الاصطناعي مسؤول عن ابتكار الاختراعات التي تتوافق مع معايير أهلية الحماية بموجب براءة.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2022]: مفوض البراءات ضد Thaler [2022] FCAFC 62
- المحكمة العليا في أستراليا [2022]: Aristocrat Technologies Australia Pty Ltd ضد مفوض البراءات [2022] HCA 29
- المحكمة الفيدرالية في ريو دي جانيرو، البرازيل [2016]: جامعة ولاية كارولينا الشمالية ضد المعهد الوطني للملكية الصناعية، القضية رقم RJ/81.2016.4.02.5101-0162125
- المحكمة العليا لجورجيا (الدائرة الإدارية) [2021]: القضية رقم BS-1224(k-19)
- المحكمة العليا لجورجيا (الدائرة الإدارية) [2013]: القضية رقم BS-424-413 (g-13)
- المحكمة الإقليمية للبراءات في إنجلترا وويلز (الآن دائرة الأموال في المحكمة العليا)، المملكة المتحدة [2013]: *AP Racing Ltd* ضد *Alcon Components Ltd* [2013] EWPCC 3
- محكمة الاستئناف في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة [2021]: *Thaler* ضد المراقب العام للبراءات والعلامات التجارية والتصاميم[2021] EWCA Civ 1374
- محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفدرالية [2022]: *Thaler* ضد *Vidal*، رقم 1207 43 F.4th
- مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامة التجارية [2019]: التوجيه المنقح بشأن أهلية المواضيع للبراءات، 48 deF 05 geR.
- المحكمة العليا في الولايات المتحدة [2014]: *Alice Corp* ضد *CLS Bank International*، القضية رقم 573 U.S. 208
- المحكمة العليا في الولايات المتحدة [2007]: *شركة KSR Int'l Co* ضد *شركة Teleflex Inc*، القضية رقم 550 U.S. 398

الجلسة 3: حق المؤلف والتكنولوجيات الجديدة

استكشفت هذه الجلسة مختلف الطرق التي يتعامل بها حق المؤلف مع التكنولوجيات الجديدة من خلال منظور القرارات المهمة في تطبيق قوانين حق المؤلف الوطنية في العصر الرقمي الحديث، بما في ذلك الأمثلة الحديثة للحالات التي تنطوي على حماية حق المؤلف للمصنفات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي. وتطرقت كذلك إلى التحديات العملية في ضمان توافر أنساق ميسرة لمصنفات محمية بحق المؤلف للأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر أو الذين يعانون من إعاقات في قراءة المطبوعات.

ولدى فحص القضايا التأسيسية من الولايات القضائية الممثلة، ركّزت المناقشة على جانبين: المصنفات المستنسخة على الإنترنت وحماية البرمجيات. وفي الفئة السابقة، تم تقديم مثال لقضية من الجمهورية الدومينيكية، حيث قامت المحكمة العليا بتحليل، جملة أمور منها، استنساخ مصنّف متاح للجمهور على موقع إلكتروني لا يتضمن أي إشارة إلى أصل العمل أو المؤلف. وفيما يتعلق بحماية حق المؤلف المتاح لبرامج الحاسوب، تم استكشاف الأساليب المختلفة المطبقة على كل مكون من مكونات البرمجية. وعلى سبيل المثال، تم تقديم القرار القضائي الأول الصادر عن المحكمة العليا في كولومبيا بشأن هذا الموضوع، الذي أكدت المحكمة فيه أن حق المؤلف، بشكل عام، كائن في شفرات المصدر والهدف في البرمجية لأنها تعتبر أوجه تعبير أصلية وإبداعية عن الأفكار. ومع ذلك، فإن الوضع أقل وضوحاً بالنسبة إلى واجهة المستخدم البيانية وعناصر التصميم، التي قد تكون حماية حق المؤلف ممكنة لها إذا أمكن إظهار الأصالة والإبداع. وقد لا تخضع عناصر البرامج الأخرى، مثل الخوارزميات والأوامر ووظائف البرنامج، للحماية بموجب حق المؤلف على أساس أنها أفكار أو لا تفي بمتطلبات الإبداع والأصالة.

وتناولت المناقشة أيضاً العلاقة بين حقوق الأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر أو الذين يعانون من إعاقات في قراءة المطبوعات فيما يتعلق بالوصول إلى المصنفات الأدبية وشرط الحصول على إذن من مالك حق المؤلف من أجل تحويل الأعمال إلى أنساق تلائم استخدام هؤلاء الأشخاص. وقد برز هذا الجدال في سياق الطعن الدستوري لقانون حق المؤلف في جنوب أفريقيا، حيث أكدت المحكمة الدستورية أنه في حالة عدم وجود استثناءات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية وذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات من الوصول إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف، فإن شرط الترخيص في القانون ينتهك الحقوق الدستورية للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي ألّا يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من التمييز بسبب شرط الحصول على إذن لا يتحمل مشقته الأشخاص غير ذوي الإعاقة. ولُوحظ أنه يجري تطوير تكنولوجيات جديدة لتقديم حلول أكثر فعالية من أجل ضمان توافر المصنفات الأدبية بأنساق يسهل الوصول إليها، وينبغي عدم تقييد توافرها بالتطبيق التمييزي لتشريعات حق المؤلف.

وأخيراً، ناقشت حلقة النقاش المشكلة الصعبة المتمثلة في حماية حق المؤلف في المصنفات المنشأة بواسطة الذكاء الاصطناعي. وتم توضيح هذه المسألة بالإحالة إلى قضية في الصين، حيث قررت محكمة محلية أن مقالة تم إنشاؤها بواسطة برمجية حاسوبية تمتثل للمتطلبات القانونية للحماية بموجب حق المؤلف. ويتعلق جزء من تعليل المحكمة في تلك القضية بالأصالة المنسوبة إلى عملية الإنشاء والعمل التحضيري الذي تقوم به مجموعة الأشخاص الذين أنشأوا البرمجية، والذي يعكس اختياراتهم الشخصية وقراراتهم ومهاراتهم. وخلال مناقشات حلقة النقاش، لُوحظ أن المدخلات البشرية في العمل الذي تم إنشاؤه بشكل آلي لا تزال ذات صلة في تعريف الحماية بموجب حق المؤلف. ولُوحظ، مع ذلك، أن المحاكم في العديد من الولايات القضائية لم تواجه هذا الحالة بعد. وفي تركيا على سبيل المثال، تم وصف الفقه القضائي الحالي المتعلق بتقييم الأصالة، لكن الطريقة التي سيتم بها تطبيقه على المصنفات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي لا تزال خاضعة للتحديد من قبل المحاكم.

بالأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة الشعبية لدائرة نانشان، شينزين، مقاطعة غواندونغ، الصين [2019]: *Shenzhen Tencent ضد Shanghai Yingxun*، القضية رقم Yue 0305 Min Chu No.
- المحكمة العليا في كولومبيا، الغرفة المدنية [2021]: *Carlos Enrique Estupiñán Monje, Softpymes SAS ضد Germán Alberto Restrepo Fernández و Pablo Enrique, Fernando Otoya Domínquez و Sistemas de Información Empresarial SA -SIESA-*، القضية رقم SC3179-2021
- المحكمة العليا في الجمهورية الدومينيكية، الغرفة المدنية والتجارية [2017]: *Allegro Resorts Dominicana S.A. v Víctor Eduardo Saladi Meneses*، القضية رقم 1668.
- المحكمة الدستورية لجنوب افريقيا [2022]: *Blind SA ضد وزير التجارة والصناعة والمنافسة وآخرين* [2022] القضية رقم ZACC 33.
- محكمة النقض في تركيا، الدائرة المدنية الحادية عشرة [2017]: القضية رقم 1563/2017
- محكمة النقض في تركيا، الدائرة المدنية الحادية عشرة [2017]: القضية رقم 2724/2017
- محكمة النقض في تركيا، الدائرة الكبرى [2021]: القضية رقم 1228/2021

الجلسة 4: التدابير المؤقتة في منازعات الملكية الفكرية (الجزء الأول)

عرضت هذه الجلسة مجموعة متنوعة من وجهات النظر بشأن التدابير المؤقتة في قضايا الملكية الفكرية التي تنص عليها المادة 50 من الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). وفي القوانين الوطنية، تُنظم التدابير المؤقتة الخاصة بمنازعات الملكية الفكرية كجزء من تشريع الملكية الفكرية في بعض الولايات القضائية، وكجزء من قانون الإجراءات العام المطبق على جميع المنازعات المدنية والتجارية في الولايات الأخرى.

وانصب تركيز المناقشة في حلقة النقاش على الأوامر الزاجرة الأولية التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن، في انتظار الفصل الكامل في المنازعات. وتناولت المناقشة متطلبات منح الأوامر الزاجرة الأولية، والاعتبارات الخاصة بالأوامر الزاجرة أحادية الطرف، وتحديات التعامل مع تعقيد التكنولوجيا والإلحاح، وتواتر الأوامر الزاجرة الأولية.

ويتجلى أحد الشروط المشتركة لمنح الأوامر الزاجرة الأولية في الطابع الملح، من أجل تجنب إلحاق ضرر وشيك بحقوق مقدم الطلب. وفي منازعات التعدي على الملكية الفكرية، تنظر المحاكم أولاً في حق الطرف الذي يتقدم بطلب للحصول على أمر زاجر أولي، والذي قد يشمل مالكي الملكية الفكرية، وأصحاب التراخيص الاستئثارية، وأصحاب التراخيص غير الاستئثارية المصرح لهم من قبل أصحاب حق المؤلف، بهدف ممارسة الحق في رفع دعوى. وتنظر المحكمة عادةً في صحة حق الملكية الفكرية المطالب به. وأفادت حلقة النقاش بأنه قد يصعُب على المحاكم معالجة صحة حق المؤلف في الإجراءات التمهيدية. ولُوحظ أن حقوق الملكية الفكرية التي لم تستثر هجمات على صحتها بعد فترة معقولة، أو التي ثبت أنها صالحة بعد إجراءات الاعتراض أو الإلغاء، قد يكون لها وزن أكبر في البت في طلب إصدار أمر زاجر أولي.

ولُوحظ في المناقشة أنه كلما كانت الدعوى قوية من الناحية الشكلية، كان أساس منح الأمر الزاجر الأولي أكثر إقناعاً. وتختلف المعايير المستخدمة بين الولايات القضائية لاختبار وجود دعوى ظاهرة القوة من الناحية الشكلية لصالح إصدار أمر زاجر أولي. وقد لُوحظ أنه يجب على الأطراف الكشف عن جميع الوقائع المادية للمحكمة، حتى ولو أدى الأمر إلى إلغاء قرار منح التدابير المؤقتة. وتبادل أعضاء حلقة النقاش تجارب مختلفة مستمدة من ولاياتهم القضائية تشير إلى حجم الأدلة التي تطلبها المحكمة في تحديد ما إذا كانت الدعوى ظاهرة الوجاهة. وبينما أثار أحد أعضاء حلقة النقاش مسألة صعوبة البت في طلبات التدابير المؤقتة التي تُتخذ عادة على أساس أدلة محدودة، كان لدى عضو آخر تجربة مفادها أن جميع الأدلة ذات الصلة تُتاح عادةً خلال الدعاوى الأولية، إضافة إلى قليل من الأدلة الإضافية في المحاكمة.

وأشارت حلقة النقاش إلى أن منح التدبير المؤقت هو قرار تقديري، يتطلب موازنة الأضرار المحتملة التي قد تنجم عن منح التدبير المؤقت أو رفضه. ولدى ممارسة هذه السلطة التقديرية، تنظر المحكمة في التوتر الحاصل بين حقوق المدعي وحقوق المدعى عليه، وكذلك التوازن المناسب الذي يجب تحقيقه بين حقوق الملكية الفكرية والحقوق الأخرى (مثل حق المدعى عليه في الاستماع إليه)، وحقوق المستهلكين. وفيما يتعلق بحقوق مقدمي الطلبات، تتطلب الأوامر الزاجرة الأولية إدراكاً معقولاً لضرر وشيك لا يمكن إصلاحه يقع على مقدم الطلب إذا لم يُمنح الأمر الزاجر، ويجب ألّا يكون لدى مقدمي الطلبات أي سبيل انتصاف آخر. وفي الوقت نفسه، يُطلب من المحاكم أيضاً تقييم الضرر المحتمل الذي قد يُلحق بالمدعى عليه، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد لا يتسنى ضمان الاستعادة الكاملة للمكانة التجارية للمدعى عليه حتى ولو فاز المدعى عليه في المحاكمة. ومن أجل تقليل مخاطر الخطأ، تنص العديد من الولايات القضائية على تعهدات متبادلة في التعويضات من أجل حماية المدعى عليه.

ويجوز منح أوامر زاجرة أولية في دعاوى منفصلة، لا سيما عندما يتسبب أي تأخير في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالنسبة إلى صاحب الملكية الفكرية. ومع ذلك، يجب موازنة ذلك مع حق المدعى عليه في الاستماع إليه. وفي إحدى الولايات القضائية، تضمنت التدابير الرامية إلى تحقيق هذا التوازن إمكانية تسجيل خطابات الحماية التي تكون بمثابة بيانات وقائية بشأن بطلان البراءة أو عدم التعدي على البراءة في سجل إلكتروني، أو اشتراط تقديم أي مراسلات قبل المحاكمة بين الأطراف، والتي قد تلقي الضوء على موقف الطرف غير الممثل في الإجراءات أحادية الطرف. وشُدد على الأهمية القصوى لواجب مقدم الطلب في الدعاوى أحادية الطرف بالكشف الكامل عن جميع الأدلة المتاحة له ذات الصلة بالدعوى.

وكشفت المناقشة عن الاختلافات في تواتر الأوامر الزاجرة الأولية في منازعات الملكية الفكرية. وفي بعض الولايات القضائية، صدرت أوامر زاجرة أولية بشكل متكرر؛ بينما في ولايات قضائية أخرى، نادراً ما تُمنح الأوامر الزاجرة الأولية في قضايا الملكية الفكرية، وتقتصر في الغالب على القضايا التي تنطوي على تزييف أو مخاطر على الصحة العامة. وتبين أن الأوامر الزاجرة الأولية نادرة بشكل خاص في التقاضي بشأن البراءات، وذلك في ضوء تعقيد التكنولوجيا المعنية والوقت اللازم من أجل تحديد صلاحية البراءة والتعدي عليها. وقال أحد أعضاء حلقة النقاش إن الأوامر الزاجرة الأولية الناشئة في سياق المعارض التجارية، أو التي تنطوي على الدخول المبكر للمستحضرات الصيدلانية الجنيسة في السوق عند اقتراب نهاية مدة البراءة، هما مثالان على المواقف التي تُمنح فيها منح أوامر زاجرة أولية بتواتر أكبر في مجال البراءات.

وختاماً، تبين أن الأمر الزاجر المؤقت له فائدة كبيرة في دعاوى الملكية الفكرية، وفي بعض الحالات يحل المنازعة كلياً. ولُوحظ أن قيمة التدابير المؤقتة قد تكون أكبر في الولايات القضائية التي قد تستغرق فيها الدعاوى المتعلقة بالأسس الموضوعية سنوات عديدة لحلها.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة المدنية والتجارية الفيدرالية في بوينس آيرس - الغرفة الأولى، الأرجنتين [2021]: *Ríos, Matías Federico* ضد *Mercado McCann S.A.*
- المحكمة الاقتصادية بالقاهرة، مصر [2021]: القضية رقم 2538
- محكمة الاستئناف الاقتصادية بالقاهرة، مصر [2020]: القضية رقم 195
- محكمة الاستئناف، دائرة إلورين القضائية، نيجيريا [2005]: Gallaher Ltd. *Gallaher Ltd* ضد *British American Tobacco (Nig.)Ltd & Ors*، 13 NWLR (PART 1476) 325 / (2014) LPELR-24333 (CA)
- المحكمة الإقليمية العليا في أليكانتي (محكمة العلامات التجارية التابعة للاتحاد الأوروبي)، إسبانيا [2022]: القرار رقم. 22/31
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي [2022]: *Phoenix Contact GmbH & Co. KG* ضد *HARTING Deutschland GmbH & Co. et al*، القضية رقم C-44/21

الجلسة 5: التدابير المؤقتة في منازعات الملكية الفكرية (الجزء الثاني)

متابعةً لمناقشة الجلسة 4 بشأن التدابير المؤقتة، لُوحظ في الجلسة الخامسة أن متطلبات منح أمر زاجر أولي متشابهة من الناحية المفاهيمية عبر العديد من الولايات القضائية، على الرغم من أنه يمكن التعبير عنها بعبارات مختلفة مثل احتمال النجاح بناءً على الأسس الموضوعية للقضية والطابع الإلحاحي/ الخطر في تأخير؛ أو قضية ظاهرة الوجاهة، وضرر لا يمكن إصلاحه إذا لم يُمنح الأمر الزاجر، وتوازن الملاءمة.

وفي ضوء هذه الخلفية، تناولت هذه الجلسة العديد من العناصر التي تنشأ عن نظر المحاكم في طلبات التدابير المؤقتة، مثل معيار الإثبات المطلوب، أو السندات أو التعهدات المتبادلة في التعويضات التي سيقدمها مقدمو الطلبات، واعتبارات الآثار خارج الإقليم، ودور المصلحة العامة والتناسب في الموازنة في منح التدابير المؤقتة.

وعند الاستماع إلى طلبات التدابير المؤقتة، يجب على المحاكم النظر فيما إذا كانت الأدلة التي قدمها مقدم الطلب كافية لتبرير منح هذه التدابير. وشارك أحد أعضاء حلقة النقاش التحدي الذي يواجهه القضاة عندما تُقدم لهم أدلة غير كافية أو شهادات السماع لدى طلب التدابير المؤقتة.

والتعهد المتبادل في التعويضات، الذي يُشار إليه أيضاً باسم السند في بعض الولايات القضائية، هو تعهد مطلوب من مقدم الطلب بشأن تدبير مؤقت كضمان لأي ضرر قد يتكبده المدعى عليه نتيجة لمنح تدبير مؤقت يتبين في نهاية الأمر أنه غير لائق عند النظر فيه. واتفقت حلقة النقاش على أن هذا الشرط أمر شائع في ولاياتهم القضائية، وقال بعض أعضاء حلقة النقاش إن السندات مطلوبة بشكل متكرر من أصحاب الطلبات الأجانب الذين ليس لديهم روابط تجارية أو مالية أخرى في الولاية القضائية.

وفيما يتعلق بموضوع الاعتبارات الإقليمية، بدأت المناقشة على أساس أن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق إقليمية وتسري من حيث المبدأ في الدولة التي مُنحت فيها. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تثير طلبات اتخاذ تدابير مؤقتة تساؤلات بشأن الولايات القضائية الإقليمية والآثار خارج الإقليم التي يتعين أن تنظر فيها المحاكم. وعلى سبيل المثال، في حالة التعدي على التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت، قد يكون شكل الإجراء المؤقت هو أمر محركات البحث على الإنترنت إلغاء فهرسة المواقع الإلكترونية التي تتعدى على الملكية الفكرية على المستوى العالمي. وفيما يتعلق بمسألة مسألة الولاية القضائية، أشار أحد أعضاء حلقة النقاش إلى أنه إذا كان للنشاط الإلكتروني صلة كافية بالولاية القضائية المحلية، فمن المحتمل أن يخضع الطرف للاختصاص القضائي لتلك المحكمة. وكان من رأي بعض أعضاء حلقة النقاش أن المحكمة يمكن أن تمنح أمراً زاجراً له تأثير يتجاوز الحدود الإقليمية، أي فرض سلوك في أي مكان في العالم، عندما يكون ذلك ضرورياً من أجل ضمان فعالية الأمر الزاجر. وقد لُوحظ أنه في حين أن المحكمة قد تصدر أمراً زاجراً له تأثير عالمي، فقد يكون لمحكمة في دولة أخرى ولاية قضائية على الموضوع ذاته والمتقاضين ذاتهم، وقد تمنح أمراً موازياً له تأثير نافٍ للتدبير المؤقت في الولاية القضائية المتضررة.

وأثارت المناقشة أيضاً مسألة احتمال خضوع الهيئات غير الأطراف للأوامر القضائية الزاجرة، على سبيل المثال محرك بحث على الإنترنت. وأشار أحد أعضاء حلقة النقاش إلى أن الأوامر الزاجرة تُمنح عادة ضد أطراف ثالثة في بعض المجالات القانونية، على

سبيل المثال في قضايا التعدي عبر الإنترنت حيث يتزايد استخدام الأوامر التي تجبر مزودي خدمة الإنترنت على تحديد المشتركين الذين ينخرطون في سلوك مخالف.

وسلّمت حلقة النقاش بأهمية التناسب في تحديد التدابير المؤقتة، بما في ذلك مدة التدبير. ولاحظ أعضاء حلقة النقاش أن التدابير المؤقتة يمكن أن تستغرق في بعض الأحيان مدة طويلة وتصل في الواقع إلى الفصل نهائياً في الإجراء. وأنشأت مثل هذه المواقف خطراً يتمثل في أن التدابير المؤقتة تحل فعلياً محل الأوامر القضائية النهائية، على الرغم من أن الطلب لا يفي باختبار الأمر الزاجر الدائم، الأمر الذي يتطلب إجراء فحص أكثر صرامة للوقائع. وسلط أحد أعضاء حلقة النقاش الضوء على قيمة الإدارة الفعالة للدعاوى القضائية في تسريع الإجراءات بشأن الوقائع، وذلك بهدف التخفيف من هذه المخاطر.

وشملت المواضيع الأخرى التي ناقشها المتحدثون الاعتبارات المتعلقة بالمكانة المالية للأطراف واختلال التوازن المحتمل في تحديد مبلغ السند أو تمويل الطرف الثالث؛ وأثر التدابير المؤقتة الممنوحة في البلدان الخاضعة للاتفاقيات الإقليمية، مثل اتفاق بانغي المتعلق بإنشاء المنظمة الأفريقية للملكيّة الفكريّة؛ فضلاً عن التفاعل بين أدوار سلطات الجمارك والمحاكم، بما في ذلك دور قضاة الطوارئ في استعراض القرارات التي تتخذها سلطات الجمارك، في منع دخول السلع المتعدية على الملكية الفكرية إلى البلاد.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة التجارية الثالثة في كوتونو، بنن [2021]: شركة *Société Phoenix International* المحدودة ضد Chitou Zoul-Fadil وآخرين، رقم CJ/SI/TCC/21/065
- المحكمة العليا الكندية [2017]: Google Inc. ضد *Equustek Solutions Inc.*، 2017 SCC 34
- المحكمة الشعبية العليا في جيانغسو، الصين [2008]: *Jiangsu Baite Import and Export Trade Co., Ltd.* ضد *Mr. Xu and Jiangsu Huai'an Kangbaite Carpet Co., Ltd.*، القضية رقم SMSZZ رقم 71
- المحكمة العليا الثالثة في بنما، الدائرة القضائية الأولى [2019]: القضية رقم 08-08-01-10-3-214402019

الجلسة 6: الأوامر الزاجرة في البيئة الرقمية

بدأت الجلسة بتناول التعقيد التكنولوجي والطبيعة العابرة للحدود للتعدي في البيئة الرقمية. وتم التأكيد على الطبيعة الإقليمية لحقوق الملكية الفكرية، علماً بأن هذا يمكن أن يؤدي إلى صعوبات خاصة في العصر الرقمي، إذ يتعين على المحاكم تحديد مكان أفعال التعدي المزعومة. ويفرض استخدام الأوامر الزاجرة مزيداً من التعقيدات، على سبيل المثال، لأن التعويض الممنوح سيقتصر إقليمياً على اختصاص المحكمة وقد يكون غير فعال ضد أعمال التعدي التي تحدث خارج الإقليم؛ وفي ظروف أخرى، قد تصدر المحكمة أمراً قضائياً يمتد تأثيره إلى خارج الحدود الإقليمية (مثل أمر زاجر عالمي)، يتداخل في الاختصاص القضائي مع محاكم بلدان أخرى. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، لُوحظ أن الأنظمة قيد النظر في مثل هذه الحالات يمكن أن تكون معقدة وتتغير بسرعة، ليس فقط بسبب التطوير المستمر للتكنولوجيا نفسها، بل كذلك لأن المتعدين يتكيفون مع الأوامر الزاجرة الصادرة بحقهم عن طريق نقل الخوادم أو تغيير الموقع، واستخدام تدابير تكنولوجية لتجنب القيود. ونتيجة لذلك، فإن الأوامر الصادرة عن المحاكم معقدة في المقابل. وعلى سبيل المثال، فإن أوامر حظر المواقع الإلكترونية الموجهة إلى مزودي خدمة الإنترنت الذين تُستخدم خدماتهم من قبل طرف ثالث لأغراض التعدي على حق ملكية فكرية يجب أن تحدد عناوين الموارد الموحدة (URL) المحددة التي سيتم حظرها، وكذلك الخطوات التكنولوجية المفصّلة التي يجب أن يتخذها مزودو خدمة الإنترنت.

وفي كثير من الأحيان، بعد حظر موقع إلكتروني معين، يظهر موقع إلكتروني جديد يحمل نفس الاسم والوظيفة. وأحد الأسئلة التي تُطرح على المحاكم هو ما إذا كان الأمر الصادر بحظر موقع إلكتروني معين ينبغي أن يتناول عناوين الموارد الموحدة التي تشكل التعدي حالياً، بالتوازي مع إمكانية توسيع الأمر ليشمل المزيد من العناوين المتعدية في المستقبل؛ أو ما إذا ينبغي أن يكون الأمر الممنوح في المقام الأول فعالاً ويغطي المواقع المقلّدة، وبالتالي يُجنّب الحاجة إلى عودة صاحب الحق إلى المحكمة. وهناك تطور حديث نسبياً وهو استخدام بعض البلدان لأوامر الحظر الديناميكي، والتي لا تقتصر على الطلب من مزود خدمة الإنترنت حظر النفاذ إلى المواقع الإلكترونية التي تحمل أسماء حقول محددة أو عناوين موارد موحدة تم اكتشاف قيامها بالتعدي، بل تطلب كذلك حظر المواقع المطابقة التي يمكن النفاذ إليها من خلال أسماء حقول أو عناوين موارد موحدة أخرى، إذ يتجسد الغرض الوحيد أو الغالب في تسهيل الوصول إلى المواقع الإلكترونية المتعدية، على النحو الذي يحدده أصحاب الحقوق على أساس منتظم.

وشارك أعضاء حلقة النقاش أمثلة من ولاياتهم القضائية على القضايا المهمة والنُهج المتبعة في استخدام الأوامر الزاجرة بشأن التعدي عبر الإنترنت، مثل تحديد الموقع الإقليمي للتعدي، وتوافر أوامر بحق مزودي خدمة الإنترنت بحظر المواقع الإلكترونية، وكذلك فيما يخص التكاليف. وتم التطرق إلى دور مزودي خدمة الإنترنت في إجراءات المحاكم، وكذلك السرية الجزئية المطبقة على الأوامر حيث سيقوم نشر التدابير التكنولوجية المتخذة بالسماح للمتعدي بالتحايل على الأمر.

وأوضحت المناقشة أن عدداً من الولايات القضائية قد استخدمت بالفعل أوامر الحظر الديناميكي. وجرى مشاركة الاعتبارات التي تراعيها المحاكم في إصدار مثل هذه الأوامر، بما في ذلك مسألتي الضرورة والتناسب؛ أي ما إذا كان هذا الأمر الزاجر واضحاً ومحدداً بشكل كافٍ؛ وما إذا كان يشكل خرقاً للضمانات الإجرائية. وجرى أيضاً تبادل أمثلة على الضمانات التشغيلية التي وضعتها المحاكم من أجل ضمان التنفيذ السليم للأوامر. وفي إحدى الولايات القضائية، تم توضيح عدد من العوامل التوضيحية لتحديد المواقع "المارقة" بما في ذلك، من بين أمور أخرى، العناصر المتعلقة بما إذا كان الغرض الأساسي من الموقع هو ارتكاب تعدٍ على حق المؤلف أو تسهيله، أو جسامة التعدي أو تسهيله، وما إذا كان هناك تقاعس عن اتخاذ إجراء بعد استلام إشعارات الإزالة، وما إذا كان الموقع الإلكتروني يخضع لأمر حظر صادر عن محكمة ولاية قضائية أخرى على أساس التعدي على حق المؤلف.

وتناولت الجلسة أيضاً تطوير أوامر "الحظر الجغرافي" (تقييد النفاذ إلى المحتوى الإلكتروني استناداً إلى الموقع الجغرافي للمستخدم) والأوامر الزاجرة "العالمية" (منع النفاذ إلى الموقع الإلكتروني المتعدي من أي مكان). وفي حالتين تتضمنان طلباً لأمر ذي تأثير عالمي بإزالة محتوى غير مشروع وطلباً لمطالبة طرف ثالث بالكشف عن معلومات تعريفية حول متعدين غير معروفين، نظرت المحكمة في أسئلة مثل الموقع الإقليمي للنشاط المتعدي والضرر الحاصل، والعلاقة مع اختصاص المحكمة، واعتبارات المصلحة العامة مثل حرية التعبير والخصوصية. وفي أمثلة أخرى للتعدي على حق المؤلف والعلامات التجارية عبر الإنترنت، تم توضيح التحديات التي تواجه المحاكم عند التعامل مع عدد كبير من القضايا وعدم تعاون الأطراف الثالثة.

وورد ذكر استخدام تدابير أخرى غير أوامر حجب المواقع الإلكترونية. وقد تشمل هذه الأوامر أوامر الدعاية الإلزامية، والتي يتطلب منحها تقييم عدد من العوامل، بما في ذلك التأثير الرادع في كل من الحالة الفورية وبشكل عام، والتناسب، والفعالية، وفائدة وسائل الانتصاف الأخرى. وعلى الرغم من أنه من غير المألوف تحديد مشغلي الموقع الإلكتروني المتعدي، فقد تمت إدانة الأفراد بنجاح في إحدى الدعاوى وحُكم عليهم بالسجن، إضافة إلى دفع تعويضات. وفي قضية جنائية من ولاية قضائية أخرى تشمل المواقع الإلكترونية التي تتضمن محتوى مقرصن، تضمنت التدابير التي أمرت بها المحكمة أيضاً تفتيش منازل المشغلين واحتجازهم بشكل مؤقت، ومصادرة الأجهزة الإلكترونية المستخدمة، وحظر أسماء الحقول ذات الصلة، وإتلاف محتوى الموقع، ونقل عناوين الموقع إلى الأطراف المتضررة، وحل الشركة التي تعمل من خلالها المواقع الإلكترونية.

وخلال المناقشة، أُثير دور المحاكم في السعي إلى تحقيق توازن عادل بين المصالح الأساسية، سواء بين الأطراف، أو عند النظر في القيود المناسبة التي يمكن وضعها على حقوق مثل حرية التعبير والمصلحة العامة في ضمان النفاذ المفتوح إلى شبكة الإنترنت. وأقر عدد من المتحدثين والمشاركين بالمناقشات الوطنية حول مخاطر "الحظر المفرط" للنفاذ إلى الإنترنت، لا سيما في القضايا التي تنطوي على مقدمي خدمة إنترنت محايدين. وتمت مشاركة المعلمات الموضوعة في بعض البلدان للحماية من هذا الخطر، على سبيل المثال، من خلال تحديد ما إذا كانت المواقع الإلكترونية تهدف في المقام الأول إلى توزيع المواد المتعدية. وأوضحت هذه السيناريوهات الحاجة المستمرة إلى ضمان التناسب في أوامر الحظر باعتبارها أوامر زاجرة.

وفي الختام، لُوحظ أن هناك العديد من الجوانب المشتركة بين النُهج الوطنية التي تم تبادلها خلال الجلسة، ولكن هناك أيضاً مجالات اختلفت فيها التحديات التي واجهتها المحاكم والاستجابات القانونية الوطنية بسبب السياق الفريد لكل ولاية قضائية.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2019]: *Swami Ramdev و Anor ضد Facebook, Inc and Ors*، CS (OS) 27/2019
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2019]: *UTV Software Communication Ltd and Ors ضد 1337X.to and Ors*, CS (COMM) 724/2017
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2022]: *Dabur India Limited ضد Ashok Kumar and Ors*, CS (COMM) 135/2022
- محكمة العدل العليا للبلاد، المكسيك [2017]: الغرفة الثانية، 2017 ,D.A .2017/1 Alestra, S de R.L de C.V.
- المحكمة الجنائية الأولى للجمارك والضرائب والملكية الفكرية والبيئة التابعة لوزارة ليما، بيرو [2018]: *Disney Enterprise Inc DEI و Sony Pictures Television Inc و Universal City Studios LLC وغيرهم ممن تمثلهم الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية ضد Manrique Aguero وآخرون*، القضية رقم 00527-2018
- محكمة الاستئناف بشأن البراءات والسوق، السويد [2020]: *Svensk Filmindustri et al. ضد Telia Sverige AB AB*، القضية رقم PMT 13999-19
- محكمة الاستئناف في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة [2002]: *Menashe Business Mercantile Ltd ضد William Hill Organisation Ltd* [2002] EWCA Civ 1702
- المحكمة العليا في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة [2013]: Paramount Home Entertainment International Ltd v British Sky Broadcasting Ltd، [2013] EWHC 3479 (Ch)

- المحكمة العليا، المملكة المتحدة [2018]: *British Telecommunications Plc ضد Cartier International AG* [2018] UKSC 28
- محكمة الاستئناف في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة [2021]: *TuneIn Inc v Warner Music UK Ltd and Anor* [2021] EWCA Civ 441

عمل مركز الويبو للتحكيم والوساطة

يشكل مركز الويبو للتحكيم والوساطة جزءاً من قطاع الملكية الفكرية والنظم الإيكولوجية للابتكار في الويبو، ويتيح منصة عالمية ومستقلة ومحايدة للسبل البديلة لتسوية مختلف أنواع المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار. ويستخدم المبتكرون والشركات الصغيرة والمتوسطة هذا المركز بشكل متزايد. وتتراوح الخدمات التي يقدمها المركز من الوساطة إلى التحكيم وقرارات الخبراء. وقد عُرضت لمحة عامة عن المجالات المختلفة لعمل المركز.

وينشط المركز بشكل كبير في المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول ويقدم خدمات بموجب السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، والتي تنطبق على الحقوق العليا العالمية مثل com. وأكثر من 80 حقلاً من الحقول العليا المكونة من رموز البلدان. وتتعلق قضايا الويبو للوساطة والتحكيم بمنازعات البراءات، بما في ذلك المنازعات الميكانيكية المتعلقة بالبراءات والمنازعات الكبيرة في مجالات علوم الحياة والتكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلانية. وهناك أيضاً عدد متزايد من القضايا الناشئة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما فيما يتعلق بالبراءات المعيارية الأساسية.

ويستمر مستخدمو المركز في التنوع، وهناك عدد متزايد من القضايا التي تتعلق بأطراف من آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد تغيّر كذلك مصدر القضايا. وفي حين أن قضية الوساطة والتحكيم نشأت تاريخياً من البنود التعاقدية، كما هو الحال في اتفاقيات الترخيص على سبيل المثال، يتعامل المركز بشكل متزايد مع قضايا التعدي، بما في ذلك القضايا التي تنتقل إلى الوساطة أو التحكيم من المحاكم أو سائر السلطات. وهذه الحالات الناشئة عن مصادر غير تعاقدية تمثل الآن 43% من عبء القضايا.

وتعتبر معدلات التسوية التي تبلغ في المركز 70% بالنسبة إلى الوساطة و33% بالنسبة إلى التحكيم من أهم مزايا الوساطة والتحكيم. وشهد المركز مؤخراً تغييرات كبيرة، مثل عبء القضايا؛ ومن المتوقع أن يزيد معدل النمو عن 80% في عام 2022 ليبلغ أكثر من 500 منازعة هذا العام. وعلاوة على ذلك، تُدار القضايا الآن بشكل شبه كامل عبر الإنترنت، سواء لتسيير الجلسات أو للخطوات الإجرائية.

ويتجلى دور المركز في تقديم المساعدة الإجرائية إلى الأطراف. ويساعد في إدارة القضايا، بما في ذلك من خلال توفير الأدوات الإلكترونية. والأهم من ذلك، يساعد المركز الأطراف أيضاً في تعيين الوسطاء والمحكمين، وذلك من خلال اقتراح مرشحين من شبكة واسعة تضم أكثر من 2,000 خبير متخصص في مجالات مختلفة، بما في ذلك قضاة سابقون.

ويتيح المركز بنود عقود نموذجية يمكن دمجها حسب الحاجة. وأحد البنود التي تستخدم في كثير من الأحيان هو بند التصعيد الذي ينص على الوساطة التي يليها التحكيم. وإضافة إلى ذلك، هناك اتفاقات تقديم نموذجية تُستخدم أيضاً بشكل متكرر. وتوفر قواعد الويبو بشأن الوساطة أيضاً إمكانية تقديم طلبات أحادية الجانب للوساطة، وهي طلبات تُستخدم على نطاق واسع للغاية وفعالة جداً. وأخيراً، تحيل المحاكم عدداً من القضايا. وفي هذا الصدد، نشر المركز دليلاً حول تعاونه مع مختلف السلطات، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية والمحاكم. ويجري المركز عدداً من أوجه التعاون القوية مع المحاكم، على سبيل المثال، مع محكمة الشعب العليا في الصين، واعتُمد كذلك من قبل وزارة العدل الصينية من أجل تقديم خدمات الوساطة والتحكيم في المنازعات الدولية في الصين.

وفي مجال شروط الترخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية لمنازعات البراءات المعيارية الأساسية، عمل المركز مع أصحاب البراءات الكبار ومنظمات وضع المعايير من أجل إعداد بنود نموذجية ومخصصة بشأن الوساطة والتحكيم. وغالباً ما تُستخدم هذه البنود في طلبات الوساطة أحادية الجانب، وقد أفضى بعضها إلى وجود اتفاقيات ترخيص. وهناك أيضاً قضايا يقدمها أطراف في منازعات معلّقة معروضة أمام المحاكم في دعاوى موازية بولايات قضائية مختلفة.

وأخيراً، تنطوي نسبة 15% من القضايا التي يتناولها المركز على منازعات خاصة بعلوم الحياة، والتي غالباً ما تكون تعاقدية وتتناول مجموعة واسعة من المسائل الناشئة في جميع مراحل تعاون الشركات، بدءاً من اتفاقات عدم الإفصاح ووصولاً إلى الترخيص والتصنيع المشترك واتفاقات التوزيع. وكجزء من حزمة الويبو الخاصة بكوفيد-19، نشر مركز الويبو دليلاً يُقترح فيه استخدام

الوساطة لتسهيل المفاوضات التعاقدية في مجال علوم الحياة. وتُستخدم هذه الخيارات البديلة لتسوية المنازعات في شركات الأدوية والكيانات في البلدان النامية، التي تسعى إلى زيادة قدرتها التصنيعية.

عمل الويبو مع الأجهزة القضائية

قدمت هذه الجلسة لمحة عامة عن عمل الويبو مع الأجهزة القضائية، الذي يهدف إلى تمكين القضاء من أداء دوره الحيوي في ضمان أن تكون الملكية الفكرية والابتكار والنظم الإيكولوجية الإبداعية متوازنة وفعالة، مع القيام في الوقت ذاته بالإسهام في توفير المعارف والبيانات المتعلقة بالملكية الفكرية لجمهور أوسع.

ووُصفت محاور التركيز الأربعة لعمل الويبو على النحو التالي. وكُرر التأكيد من جديد أن هذا العمل يسترشد بالمبادئ الشاملة للاعتراف بتنوع الهياكل والنُهج القضائية الوطنية، إضافة إلى التشديد على الملكية الوطنية والاستدامة، وكذلك إيلاء الأولوية لوجهات النظر القضائية من خلال مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

وفي المجال الأول للحوار القضائي عبر الوطني، تسعى الويبو إلى أن تكون جهة جامعة عالمية للمجتمع الدولي لقضاة الملكية الفكرية من خلال أنشطة مختلفة، مثل المنتدى السنوي الرائد لقضاة الملكية الفكرية، وفصول دراسية رئيسية بشأن الفصل في قضايا الملكية الفكرية تستهدف قضاة الملكية الفكرية ذوي الخبرة على شكل حلقة عمل، بالشراكة مع المحاكم الوطنية، وسلسلة ندوات الويبو الإلكترونية للقضاة التي استُحدثت خلال جائحة كوفيد-19 لمناقشة المواضيع الشائعة في مجال الملكية الفكرية.

ويركّز المجال الثاني على نشر الموارد القضائية لدعم الأنشطة التعليمية، وكذلك لزيادة الوصول العالمي إلى الفقه القضائي للمناطق المختلفة. وفي عام 2022، تم الانتهاء من المجلدات الثلاثة الأولى من السلسلة المرجعية الجديدة للملكية الفكرية، والتي تغطي الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية، والفصل في الفلبين وفييت نام. وهناك مجلدات أخرى قيد الإعداد. وأُفيد أيضاً بأنه سيتم إطلاق المجلد الثاني من مجموعة الويبو للأحكام الرائدة بشأن حقوق الملكية الفكرية، والتي تشمل أعضاء المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.

ويتمثل مجال العمل الثالث في توفير التثقيف القضائي المستمر بشأن الملكية الفكرية، بما في ذلك من خلال دورة أكاديمية الويبو للتعلم عن بُعد بشأن الملكية الفكرية الموجهة للقضاة. وفي عام 2022، أنهى الدورة عدد قياسي من القضاة، بما في ذلك من مصر وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وأخيراً، تسعى الويبو جاهدة لكي تصبح المصدر المعتمد للمعلومات القانونية العالمية بشأن الملكية الفكرية من خلال قاعدة البيانات "ويبو ليكس"، التي لا تغطي فقط القوانين والمعاهدات المطبقة على جميع الدول الأعضاء، بل تشمل الآن أيضاً الأحكام القضائية بشأن الملكية الفكرية من 28 بلداً، والمملكة المتحدة هي آخر بلد انضم إليها. وأعرب المعهد عن امتنانه للتعاون الشخصي والدعم من جانب القضاة، الذين كان الكثير منهم من بين الحضور، فيما يتعلق بمواصلة توسيع نطاق التغطية في قاعدة بيانات WIPO Lex-Judgments.

الجلسة 7: الإدارة الحديثة لقضايا الملكية الفكرية

افتُتحت الجلسة بمقدمة عن إدارة القضايا في سياق قضايا الملكية الفكرية، علماً بأن دور القضاة في إدارة القضايا بفعالية آخذ في التطور لكي يصبح أكثر نشاطاً عبر الولايات القضائية. وفي هذا الصدد، أُشير إلى مزايا الإدارة المستمرة للقضايا من قبل قاضي المحكمة نفسه خلال الدعوى من أجل ضمان الفهم الصحيح للقضايا، فضلاً عن أهمية دور القضاة في تضييق نطاق القضايا التي يتعين حلها، وفي التوصل إلى اتفاق على عناصر أخرى مثل الحقائق المتفق عليها والشهود المطلوب استدعاؤهم.

وتبادل أعضاء حلقة النقاش إجراءات وممارسات معينة تم تطويرها في ولاياتهم القضائية استجابةً إلى السياق الوطني. وشملت هذه الإجراءات والممارسات تقنيات تتعلق بحل القضايا في الوقت المناسب، مثل المحاكمات التمهيدية وجدولة المؤتمرات، وإدخال الحلول البديلة لتسوية المنازعات، وإنشاء جداول زمنية خاصة مصممة لقضايا الملكية الفكرية. وفي الفلبين، تضمنت تقنيات الإدارة القضائية الأخرى استخدام الإفادات المشفوعة بيمين من أجل تقديم أدلة مكتوبة عوضاً عن الفحص المباشر من أجل تسريع الإجراءات، إضافة إلى إمكانية استجواب الشهود؛ والإجراءات الخاصة للتصدي للتحديات في إنفاذ أوامر التفتيش، وخدمة الوثائق، والتعامل مع السلع المضبوطة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تُمنع الطعون في المسائل الأولية والتمهيدية التي لا

تبت في المسألة بشكل قاطع، وذلك من أجل الحد من الخطوات الإجرائية غير الضرورية. وفي الوقت نفسه، يسعى الهيكل القضائي الإندونيسي إلى تبسيط عملية استئناف قضايا الملكية الفكرية، ويسمح باستئناف قرارات المحكمة التجارية بشكل مباشر أمام المحكمة العليا، دون الحاجة إلى الاستئناف أمام المحكمة العالية. وفي عدد من البلدان، مثل أستراليا ومصر ونيوزيلندا والفلبين وجمهورية كوريا وسنغافورة، يتم تناول خصائص الفصل في منازعات الملكية الفكرية في نظام داخلي خاص يُطبق على قضايا الملكية الفكرية.

وفيما يتعلق بموضوع الأدلة، تم وصف نُهج مختلفة لإدارة الأدلة. وعلى سبيل المثال، في دعاوى الملكية الفكرية أمام المحكمة الفيدرالية الأسترالية، قد يُطلب من خبراء الأطراف تبادل أدلتهم المكتوبة وإعداد تقرير لخبير مشترك بمساعدة مسجّل قضائي، وهو ما يوفر للمحمة قدراً أكبر من الوضوح بشأن مجالات الخلاف. واعتُمدت مثل هذه الأساليب لتلقي أدلة الخبراء في الوقت نفسه في ولايات قضائية أخرى. وفي الفلبين، يسمح النظام الداخلي المخصص لمكتب الملكية الفكرية بتوفير خبراء تقنيين لدعم القضاة (إضافة إلى خبراء الأطراف). وفي بعض البلدان، تتمتع المحكمة بسلطة تعيين خبيرها الخاص، ولكن يتم استخدام هذه الطريقة بدرجات متفاوتة عبر البلدان.

وقد تمت مشاركة طرق مختلفة للتنبؤ وإدارة التكاليف. وأُثيرت إمكانية تحديد سقف للتكاليف. وفي بعض الولايات القضائية، حتى في حالة عدم تطبيق سقف للتكاليف، قد تطلب المحكمة من مقدمي الطلبات تسديد التكاليف المتوقعة مقدماً، وقد تستفسر عن التكاليف المسددة.

وأبدى عدد من المشاركين اهتماماً بمعرفة الطريقة التي تدير بها المحاكم في مختلف البلدان تخزين السلع المتعدية بدءاً من مرحلة ما قبل المحاكمة، وذلك في ضوء إمكانية إعادة النظر فيها أثناء المحاكمة أو عند الاستئناف. ومن بين الخبرات التي تبادلتها حلقة النقاش، لُوحظ أنه في الفلبين، في ظروف معينة، من الممكن الاحتفاظ فقط بجزء من السلع المتعدية الموضوعة تحت حراسة المحكمة كدليل، والتخلص من الجزء المتبقي. وقد يتطلب هذا النهج النظر في عوامل مثل ما إذا كانت السلع كلها متشابهة، وما إذا ستكون تكاليف التخزين باهظة، وموافقة الأطراف. وعلى الرغم من أن قضاة المحاكم يستخدمون أحياناً الصور الفوتوغرافية في قراراتهم لصالح محاكم الاستئناف، فإن الممارسة المثالية هي أن تكون الأدلة متاحة لأغراض الفحص عند الاستئناف.

وأثناء المناقشة بين أعضاء حلقة النقاش والمشاركين، أُثير عدد من تحديات إدارة القضايا التي يواجهها القضاة عبر الولايات القضائية، بما في ذلك صعوبة التعامل مع مسائل الملكية الفكرية ضمن الأُطر الزمنية الضيقة التي تتطلبها القواعد في بعض الولايات القضائية، وتقييم قيمة السلع المتعدية أو المتضررة في سياق حساب مبلغ السند أو التعويضات، وإدارة نطاق الاكتشاف وتكلفته.

وسلطت المناقشة الضوء على أهمية تحقيق الاتساق في الإدارة القضائية لقضايا الملكية الفكرية، بهدف تمكين جميع الأطراف من فهم عملية التقاضي وما يمكن أن يتوقعوه، والمساهمة في إذكاء الثقة في العملية القضائية. وجرى تبادل بعض الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك، مثل تنظيم التثقيف القضائي المنتظم بشأن الملكية الفكرية على المستويين الوطني والدولي، وتطوير الموارد لدعم القضاة في الفصل في منازعات الملكية الفكرية، على سبيل المثال، من خلال سلسلة الويبو المرجعية للملكية الفكرية، ومن خلال الوصول إلى الفقه القضائي العالمي الذي توفره قاعدة بيانات ويبو ليكس. وكان هناك أيضاً اهتمام بالحصول على معلومات مقارنة عن الفقه القضائي من جميع أنحاء العالم بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في قضايا الملكية الفكرية، فضلاً عن فرص أكبر للمناقشة مع القضاة الآخرين على المستويين الإقليمي والدولي.

الجلسة 8: كتابة الأحكام في قضايا الملكية الفكرية

إن الحكم المكتوب هو نتيجة المداولات القضائية في قضية ما، وهو يجسد القرار النهائي الذي يُبلغ إلى الأطراف والجمهور المعني. ومن المحتم أن القضاة يضعون لمستهم الخاصة في كل حكم. ومع ذلك، في بعض الولايات القضائية، يلتزم القضاة بالمتطلبات القانونية التي تحكم جوانب معينة من القرار الكتابي. وتناولت هذه الجلسة هذه الاعتبارات وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة وكشفت أوجه التقارب والاختلاف بين الولايات القضائية في نُهج كتابة الأحكام.

ولُوحظ أن قوانين الإجراءات المدنية في بعض البلدان تنص على بعض القواعد لكتابة الأحكام. وعلى سبيل المثال، في اليابان، ينص قانون الإجراءات المدنية على أن القرار المكتوب يجب أن يتضمن الوقائع والأسباب أو المبررات لرفض الدعاوى أو قبولها. وفي المقابل، في الولايات القضائية الأخرى، لا توجد قواعد قانونية لكتابة الحكم. وذُكّر بالأدوار المختلفة للمحاكم على مختلف مستوياتها. ولُوحظ أنه يجوز لمحاكم الاستئناف أو النقض ممارسة الاختصاص من أجل استعراض شرعية القرار المطعون فيه، ولكن لا يجوز لها استعراض الوقائع التي تشكل أساس القضية. وبناءً على ذلك، فإن الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم عادة ما يكون

لها هيكل خاص، نظراً إلى أنها تشير بإيجاز إلى الوقائع والأسباب وتركز بشكل أكبر على ما إذا كانت المحكمة الابتدائية قد طبقت القانون بشكل صحيح أم لا. وفيما يتعلق بالأسلوب، تم التأكيد على أنه في بعض البلدان، تطور أسلوب معياري للكتابة من خلال ممارسة راسخة ويتبعه القضاة في العادة؛ بينما في الولايات القضائية الأخرى، على الرغم من وجود اتفاقات كتابة غير رسمية، يستخدم القضاة أساليبهم المميزة في الكتابة وهيكلة قراراتهم.

وناقشت حلقة النقاش أيضاً المزايا التي قد تكون مهمة لإصدار حكم فعال بشأن الملكية الفكرية. وقد كانت بعض العناصر التي أُثيرت هي الوضوح، والاتساق، والتحديد الدقيق للأطراف وإدراجهم بالترتيب، والحقائق، والأدلة والمسائل المتنازع عليها، والمقدمة والخاتمة القويتين، والفهم المعمق للقانون ومعايير تفسيره والتواصل بشأن ذلك، والتقييم الصحيح للمصداقية، واستخدام لغة واضحة.

وجرى مقارنة الممارسات المختلفة لمعالجة دعاوى التعدي والصلاحية في الحكم نفسه (حيث يتم الاستماع إلى هذه الادعاءات في الوقت ذاته). وفي بعض الولايات القضائية، تتمثل الممارسة الراسخة في معالجة أي سؤال حول الصلاحية أولاً، نظراً إلى أنه من الضروري التحقق مما إذا كان الحق صالحاً قبل الانتقال إلى اعتبارات أخرى. ومع ذلك، في حالات أخرى، قد يعتمد نهج القاضي على كيفية طرح سؤال الصلاحية. وعلى سبيل المثال، في ولاية قضائية واحدة، يعتمد النهج على كون السؤال المطروح عن الصلاحية لأغراض الدفاع أو الادعاء المضاد. وإذا أُثير السؤال لأغراض الدفاع ولم تجد المحكمة تعدياً، فلن تتناول المحكمة شواغل الصحة. وعندما يُطرح سؤال الصلاحية كادعاء مضاد، يتعين على المحكمة معالجته إلّا إذا تنازل المدعي عن الطلب.

وتبادل المتحدثون تجاربهم حول الطريقة التي قد يراعي فيها القضاةُ الجمهور في قرارهم عند كتابة الحكم. واتُفق على أن الجمهور الأساسي للقرار القضائي هم أطراف المنازعات، ولكن لُوحظ أن أصحاب المصلحة الآخرين قد يكونون أيضاً ذوي صلة، مثل محاكم أعلى درجة وأصحاب حقوق الملكية الفكرية، من بين جهات أخرى. وفي هذا الصدد، لُوحظ منظور مختلف من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف. وبالنسبة إلى القضاة من المحاكم الدنيا، قد يكون من المهم إظهار النظر بشكل مناسب في كل حجة يقدمها الأطراف، واستناد القرار إلى أُسس جيدة من حيث تقصي الحقائق والمصداقية والحلول البديلة، في ضوء إمكانية الاستئناف. ومن ناحية أخرى، قد يوجه قضاة محاكم الاستئناف كلامهم نحو جمهور أوسع، مثل مجتمع أصحاب حقوق الملكية الفكرية أو مكاتب الملكية الفكرية، من أجل توفير الوضوح والاتساق داخل نظام الملكية الفكرية.

وتناولت المناقشة دور الآراء الموافقة والمخالفة، في المواضع التي توجد فيها هذه الممارسات. وفي بعض الولايات القضائية، يُسمح للقضاة الذين يحضرون كجزء من الفريق (مثل محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا) بتقديم آراء موافقة (عندما يتفقون مع الأغلبية على النتيجة ولكنهم يرغبون في تقديم أسباب مختلفة) أو آراء مخالفة (عندما يختلفون مع قرار الأغلبية). وسلطت حلقة النقاش الضوء على أن هذه الآراء قيّمة لأنها قد تزيد من الوعي بالمشاكل في القانون أو كيفية تطبيق المحكمة للقانون، ويمكن أن تكون بمثابة مصدر إلهام للحجج القانونية الأخرى أو النُهج القضائية المتطورة في القضايا المستقبلية.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة العليا في جامايكا [2022]: *Cabel Stephenson* ضد *Doreen Hibbert, Cressida Rattigan* و *Leba Thomas*, القضية رقم 65 JMSC Civ.
- المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان (الهيئة الكبرى) [2018]: القضية رقم 10184, 10182 (Gyo-Ke) 2016
- المحكمة العليا في كازاخستان [2017]: القضية رقم 17-281(2)-гп 3
- محكمة النقض المغربية، غرفة التجارة [2019]: *Saint Mark Limited* ضد *Lispadon*، القضية رقم 14/3/1/2018
- محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفدرالية [2012]: *Byrne* ضد *Wood, Herron & Evans, LLP*, 676 F.3d 1024
- محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفدرالية [2012]: *Coach Services, Inc*. ضد *Triumph Learning LLC*, 668 F.3d 1356
- محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفدرالية [2014]: *PAR Pharmaceutical, Inc. v TWI Pharmaceuticals, Inc.*, 773 F.3d 1186
- محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفدرالية [2020]: *Valeant Pharmaceuticals North America LLC* ضد *Mylan*, 978 F.3d 1374

اختتام المنتدى

اختتم منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2022 السيد ماركو أليمان، مساعد المدير العام، قطاع الملكية الفكرية والنظم الإيكولوجية للابتكار، والقاضية أنابيل بينيت، رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

وتحدث السيد أليمان باسم الويبو وقال إن الحماس تجاه الملكية الفكرية في صفوف القضاة المشاركين كان واضحاً للغاية. وأعرب عن إعجابه بعدد التسجيلات الواردة، وقال إنه سعيد بالقدر ذاته لرؤية الحوار الصريح والصادق بين القضاة خلال المنتدى وتبادل ما لديهم من تجارب. وقد كانت روح الوئام جلية في القاعة، وفي دردشة Zoom، وفي مجموعة واتساب.

وقال السيد أليمان إن هناك اهتماماً قوياً بالملكية الفكرية في شتى المناطق والبلدان التي لديها أنواع مختلفة من قضايا الملكية الفكرية والتجارب المتعلقة بها. وقد أتاح المنتدى فرصة لتعلم قدر كبير عن مختلف الظروف التي تنطبق في مختلف النظم القانونية والقضائية، فضلاً عن إظهار بعض أوجه التشابه والاتجاهات عبر البلدان.

وعلى سبيل المثال، فقد كان من الواضح أن هناك مسائل تحظى باهتمام كبير من العديد من القضاة، مثل الطعن في الأوامر الزاجرة الأولية. وكان هناك اهتمام كبير بدعاوى التحكيم والوساطة وعمل مركز الويبو للتحكيم والوساطة. واستمعت الويبو أيضاً إلى القضاة الذين قالوا إن إدارة قضايا منازعات الملكية الفكرية تشكل مجالاً مهماً ينبغي الاستمرار في تناوله. وستواصل الويبو، ولا سيما المعهد القضائي التابع لها، العمل في هذه المجالات - وخصوصاً إدارة القضايا والإجراءات القضائية، التي تشكل محور العديد من المشاريع.

وتوقع السيد أليمان أنه، بعد أن رسخ معهد الويبو القضائي نفسه كجهة داعية لمجتمع عالمي من قضاة الملكية الفكرية، فإنه سيواصل تعزيز دوره كمزود للتعليم والموارد القضائية في مجال الملكية الفكرية، وسيواصل تحسين النفاذ إلى المعلومات القانونية العالمية عن الملكية الفكرية. وستستجيب الويبو للاحتياجات القضائية من خلال خيارات مدروسة، واستحداث أنساق حديثة وفعالة تتوافق مع الواقع المتغير. وأكد السيد أليمان من جديد قيمة الدعم المستمر للقضاة المشاركين من أجل القيام بذلك. وقال إن الويبو تدرك أن المجتمع المكون من 1700 قاضٍ في شبكة المعهد هو مجتمع مبني على تفاعل القضاة الذين يخصصون وقتاً من جداولهم المرهقة من أجل تقديم مساهماتهم القيمة. وعلى وجه الخصوص، شدّد السيد أليمان على امتنان الويبو العميق لأعضاء مجلس القضاة الاستشاري للويبو ولرئيسته القاضية أنابيل بينيت. ومنذ إنشاء معهد الويبو القضائي قبل خمس سنوات، استفادت برامجه من مشاركتها الشخصية وتأثيرها.

وأعلن السيد أليمان أن منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2023 سيُعقد يومي 15 و16 نوفمبر 2023، وأعرب عن أمله في أن يواصل القضاة المشاركون - الأصدقاء الجدد والقدامى - التعاون مع الويبو، والأهم من ذلك، مع المجتمع القضائي الدولي للملكية الفكرية الذي يقع في صميم عمل الويبو مع الأجهزة القضائية.

وتحدثت القاضية بينيت بصفتها رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو، وشكرت جميع القضاة المشاركين حضورياً وافتراضياً على مشاركتهم الفعالة، وهو ما جعل المنتدى يتكلّل بالنجاح. وشكرت القاضية بينيت معهد الويبو القضائي على تنظيم المنتدى وسلطت الضوء على عمل المعهد بعد المنتدى. وأعربت القاضية بينيت عن تقديرها للفرصة التي أُتيحت من أجل التبادل مع العديد من القضاة من جميع أنحاء العالم، وقالت إنها تتطلع إلى دروة المنتدى لعام 2023. ودُعي جميع القضاة المشاركين بحرارة إلى الانضمام إلى دورة المنتدى لعام 2023 وإحضار زملائهم معهم لكي ينضموا إلى المجتمع القضائي الدولي للملكية الفكرية.

Promoting
transnational dialogue
among judiciaries
November 16–18, 2022
2022 WIPO
Intellectual
Property
Judges
Forum

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: +41 22 338 91 11
الفاكس: +41 22 733 54 28

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب الويبو الخارجية،
يُرجى زيارة الموقع التالي:
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices